

دور ادارة الازمات في ظل عدوى الازمات الاقتصادية

أ/د :حساني رقية

د:حملاوي سكيانة

جامعة محمد خيضر بسكرة

جامعة حمه لخضر الوادي

rekia.hassani@univ-biskra.dz

hamlaoui-sakina@univ-eloued.dz

الملخص:

شهد العالم بشقيه المتقدم و النامي أزمات تعددت سماتها واختلفت أثارها، بل واتسمت الأزمات بالعالمية وصارت أكثر انتشارا من ذي قبل بسبب معدلات الارتباط المرتفعة بين الإقتصاديات الدولية، وفي هذا السياق تم إعتبار ادارة الازمات أحد أهم المساهمات التي يمكن أن تخفف من حدة الإحتلالات، وتفعّل آليات الحماية والعلاج اللازمة للتحكم في الأزمات، كونها آليات تدعم وتشجع الحد من عمليات إنتشار العدوى وتدويل الأزمات.

Résumé:

Le monde a connu de nombreuses crises, dont beaucoup ont des caractéristiques et des effets différents. Les crises mondiales sont devenues plus courantes en raison de la forte corrélation entre les économies internationales. Dans ce contexte, la gestion de crise a été considérée comme l'une des contributions les plus importantes pouvant atténuer les déséquilibres et Mécanismes de protection et de traitement pour la gestion de crise, en tant que mécanismes qui soutiennent et encouragent la réduction des épidémies et l'internationalisation des crises.

المقدمة

شهد الإقتصاد العالمي أزمات كثيرة مثيرة للقلق والإهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية كانت حادة وخطيرة، هددت الإستقرار الإقتصادي والسياسي للدول المعنية، فضلا على إنتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات لتشمل دولا أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للإنتعاش الإقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول، فظهور ما يعرف بالمشتقات المالية أدى الى مضاعفة حجم وسرعة تدفقات الأصول المالية وتدفق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين دول العالم الى مستويات غير مسبوقة فاقت سرعة التطورات في التشريعات والأنظمة اللازمة لتنظيم هذه التدفقات، إضافة إلى الإنتعاش في زيادة حجم التبادل التجاري الدولي والإستثمارات الدولية بشقيها الحقيقي والمالي كل

ذلك أدى الى زيادة التشابك والتداخل بين دول وأقاليم العالم وجعله يبدو كقرية صغيرة إذا ما وقع حدث في أي جزء منه أثر بشكل مباشر وفوري على كافة أجزائه الأخرى، لذلك أصبح مواجهة الازمات ضرورة ملحة، ليس لتحقيق نتائج ايجابية من التعامل معها وانما لتجنب نتائجها المدمرة، وعلم ادارة الازمات يعد من العلوم الحديثة التي برزت اهميته من خلال التغيرات العالمية التي احلت بموازن القوى الاقليمية والعالمية، ومن خلال هذا فالاشكالية تتمثل: فيما يكمن دور ادارة الازمات في الحد من عدوى الازمات الاقتصادية المتكررة؟

1- ماهية الأزمة الاقتصادية

هناك إسهامات فكرية تحدد مفهوم الازمات الاقتصادية، إعتباراً أنها تنشأ غالباً من وجود أزمة مالية نتيجة وجود إختلالات عميقة وإضطرابات حادة مفاجئة في بعض التوازنات المالية، يتبعها إختيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، سواء لدى المؤسسات المصرفية (أزمة سيولة، أزمة ائتمان...)، أو لدى أسواق المال (حالة الفقاعات)، أو لدى المؤسسات النقدية (أزمة العملات وسعر صرفها) تخلق أزمة إقتصادية، من تعاريف في ما يلي:

1-1- تعدد مفاهيم الأزمة: سوف نتطرق لعدة مفاهيم للأزمة

فقد عرفت الازمة بأنها اللحظة الحاسمة أو الفترة الحاسمة لمرض معين ويرتبط بالفترة التي يمكن أن يتطور فيها نحو التحسن أو التراجع.¹

و عرفت ايضاً: حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء²، ينتج عن ذلك تراكم الخسائر في مقومات النظام، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقويض النظام.³

كما عرفها ستيف ألبرت ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أي كانت درجة استعداد المنظمة.⁴

من خلال هاته التعاريف يمكن أن نميز أربع خصائص للأزمة (تقع فجأة، مخيفة لدرجة الإرباك، ضيق الوقت لإتخاذ الحلول و القرارات، خسائر كبيرة غير متوقعة).

بالإضافة الى تعريف آخر من الناحية الاجتماعية، فيقصد بها توقف الأحداث المنظّمة والمتوقّعة، وإضطراب العادات والعرف، مما يستلزم التغيير السليم لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.

إذن الأزمة نتيجة لتراكم مجموعة من التأثيرات او حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام وتشكل الأزمة تهديد كبير وصريح وواضح لبقاء النظام كما أن حالة التوتر وعدم الرضا نتيجة لوجود بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الأهداف والوصول إليها، وهي السبب لحالة غير مرغوب فيها.

1-1-1- المراحل الأزمة: هي⁵:

- ★ مرحلة الميلاد؛
- ★ .مرحلة نمو (الإتساع؛
- ★ مرحلة النضوج؛
- ★ مرحلة التقلص (الإنحسار؛
- ★ مرحلة الإختفاء؛

2-1: مفهوم الأزمة الاقتصادية

ترتبط الأزمة بذروة الدورة الاقتصادية، أما الدورة الاقتصادية فهي إيقاع عملية الإنتعاش والركود وتواليهما، لقد تعددت مفاهيم الأزمة الاقتصادية، سوف نحاول جمع أهم التعاريف لهذا المصطلح الاقتصادي: عرفت الأزمة الاقتصادية على أنها الإستخدام الإقتصادي المعاصر في بين أن النظرة للأزمة تأتي من قبل الفاعل الإقتصادي (رجل أعمال، مستثمر، مستهلك) ومصالحه المحلية، لأن النظام يحتفظ بينيته سواء كانت دورية (périodique) أو فوضوية (chaotique) على حسب تصور نموذج السوق .

و هذا يدل على ضرورة فهم ما يحصل حقيقة منجهة، والحصول على المعلومة المناسبة منجهة أخرى، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير التربية اللازمة التي تحقق الفهم الصحيح، والقانون الذي يحدد الحقوق والواجبات، والرقابة التي تحفظ السير الجيد للنظام، والشفافية التي توفر المعلومات الضرورية والمطلوبة.

و تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي تأتي بعد مرحلة توسع إقتصادي .
وتتميز عادة بانخفاض عفيف للإنتاج (dépression) و لمعدل النمو (récession)، و بارتفاع
معدل البطالة .⁶

ويقسم الإقتصاديون دورات الإنتاج الى أربع مراحل متتالية:⁷

- أ-مرحلة النمو أو التوسع يتبعها إرتفاع الإنتاج؛
- ب-مرحلة الأزمة، وتمتاز بانخفاض عفيف لإرتفاع الإنتاج؛
- ج-مرحلة الكساد، وتمتاز بانخفاض الإنتاج؛
- د-مرحلة عودة النشاط الإقتصادي؛

ومن هنا يتضح بالمعنى الدقيق للكلمة، أن الأزمة الاقتصادية هي المرحلة المحددة التي يقع فيها تقلب
عفيف للوضع الاقتصادي والتي تُبنى بنهاية مرحلة الرواج أو التوسع الإقتصادي، ولكن في
الإستعمال الفعلي أخذت كلمة الأزمة الاقتصادية معنى أعمل تشمل في الغالب فكرة الكساد
الإقتصادي نفسها.

تعريف آخر على أنها إضطراب فجائي يطرأ على التوازن الإقتصادي في قطر او عدة أقطار، وهي
تطلق بصفة خاصة على الإضطراب الناشئ عن إحتلال التوازن الإقتصادي بين الإنتاج
والإستهلاك.

ويستعمل الإقتصاديون الغربيون إصطلاح " الدورة " بدلا من "الأزمة" التي تدل عن الأزمة، بينما
يلاحظ هناك فرقا بين التعبيرين ، فالأزمة تدل على الإختلاف او الإضطراب في حين إن الدورة
تدل على الإنتظام الذي يخضع له الظواهر الطبيعية.⁸

كما وصف فريدريك أنغلز الأزمة الاقتصادية وصفاً تقليدياً: بأنها تتوقف التجارة، وتزدحم
الأسواق، وتتراكم البضائع بكميات هائلة لا طريق لبيعها، ويختفي النقد السائل (السيولة النقدية)،
كما يختفي التسليف، ثم تتوقف المصانع، وتفقد جماهير العمال وسائل عيشها، لمجرد أنها كانت قد
أنجحت الكثير من هذه الوسائل، بعد هذا تتوالى الإفلاسات، كما تتوالى عمليات البيع القسري،

ويستمر هذا الإنسداد القاسي سنوات طويلة، فتتدمر القوى المنتجة والمنتجات إجمالاً، حتى الوقت الذي تمتص فيه السوق فائض البضائع المتراكمة أي حتى الوقت الذي يستعيد فيه الإنتاج والتبادل مسيرتهما بالتدريج».⁹

إذن الأزمة الاقتصادية هي مرحلة أوطور إنحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية، والتي تعبر أيضاً عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في الحقل الاقتصادي، وتركز معظم التعاريف المعطاة على كونها إختلالاً عميقاً و اضطراباً حاداً و مفاجئاً في بعض التوازنات المالية، يتبعها إنهيار في المؤسسات المالية و مؤشرات أدائها، يظهر في الإنخفاض المفاجئ لأسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول هي:

- إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية؛
- إما أصول مالية مثل حقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي؛ مثل الأسهم و السندات وحسابات الإيداع؛
- وإما حقوق ملكية للأصول المالية تتمثل في المشتقات المالية مثل: العقود المستقبلية للنفط و العملات الأجنبية؛

3-1- خصائص الأزمات الاقتصادية: أن الأزمات الاقتصادية تتميز بخاصيتين رئيسيتين بصف خاصة هما:¹⁰

1-3-1- خاصية الدورية :

تعود الأزمات أو التقلبات الاقتصادية الظهور في فترات قد لا تكون متساوية تماماً من حيث المدة الزمنية، ولكنها متقاربة إلى الدرجة التي تجعلنا نسلم بخاصية الدورة أو التكرار التي تتسم بها التقلبات الاقتصادية.

1-3-2- الشمول والتوافق الزمني:

تشمل التقلبات الاقتصادية معظم أجزاء الجهاز الاقتصادي، يتأثر كل جزء من الأجزاء بما يحدث في أجزاء أو قطاعات أخرى ضمن النشاط الاقتصادي القومي.

ويرصد الإقتصاديون عادة أربعة ظواهر مصاحبة للأزمات هي:

- 1- إنخفاض مشتريات المستهلكين مقابل زيادة مخزون قطاع الأعمال ؛
 - 2- إنخفاض الطلب على الأيدي العاملة تدريجياً حتى يصل إلى عمليات تسريح جماعي للعمال وإرتفاع معدل البطالة؛
 - 3- تباطؤ التضخم بسبب تقليص الإنتاج وميله إلى الإرتفاع بأقل سرعة في حالة التراجع الإقتصادي.
 - 4- إنخفاض الأرباح يؤدي إلى هبوط أسعار الأسهم العامة ؛
- ومن أهم خصائص الأزمات الاقتصادية بصفة عامة:¹¹

- * محطة تحول حاسم غالبا ما تتسم بالفجائية في نسق داخلي أو دولي، تهدد مصالح دولية معينة، وتشير نوعا من الذهول والخرج لدى القوى المعنية بها؛
- * تتسم بالتعقيد والتشابك في عناصرها وأسبابها، وتستحضر إهتماما كبيرا ونشر نوعا من الخوف.
- * تتطلب جهدا كبيرا لمواجهتها لتتلاقى تطوراتها التسلسلية قد يمتد خطرها للمستقبل؛
- * تضع صانعي القرار في محك حقيقي، بحيث تتطلب إتخاذ قرارات وإجراءات سريعة ؛
- * نتاج تراكم مجموعة من التأثيرات السابقة التي يتم حسمها؛
- * تصارع نوعا من الإرتباك والشك في الخيارات المطروحة عند التعامل معها خاصة في غياب معلومات دقيقة وكافية حولها؛
- * تخلق حالات توتر، وخصوصا تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها، مما يزيد الصعوبات حمة في السيطرة على الموقف وإدارته؛

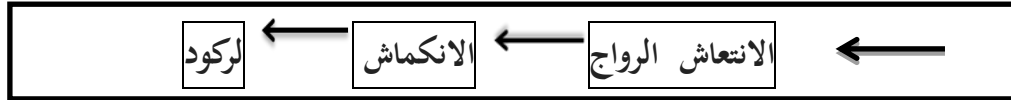
أصبحت الأزمات الاقتصادية أكثر حساسية في الآونة الأخيرة، نتيجة السياسات الحكومية الضعيفة أو غير الحكيمة مع مرور الوقت، فان المؤشرات يجب أن تساهم في تفسير أسباب حدوث الأزمة.

1-4 أنواع الأزمات الاقتصادية:

يمكن تمييز ثلاث أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الإقتصاد الرأسمالي: الأزمة الدورية، الأزمة الوسيطة، والأزمة الهيكلية، أما الأزمات المالية يمكن تقسيمها وفق دورة حياتها، أو حسب طبيعتها.

1-4-1- الأزمة الاقتصادية الدورية: هي تلك التناقضات وإختلال توازن في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، أزمة عامة تصيب كل القطاعات الاقتصادية، تكون أكثر عمقا إذا ما قورنت بالأزمات الأخرى، وتمر الأزمة الدورية بأربع مراحل: مرحلة الإنتعاش، مرحلة الرواج، مرحلة الأزمة "الإنكماش"، مرحلة الكساد.

الشكل رقم 1: الدورات الاقتصادية



المصدر: محسن احمد الخضيرى، ادارة الازمات، مكتبة مدبولي، الاسكندرية، 1997، ص77.

إن مصطلح الدورة الاقتصادية بالمبدأ العام هو تكرار ظاهرة معينة وقد عرف Pagon الدورة الاقتصادية 1997 بأنها: ذلك التابع ما بين مرحلة القمة والقاع أو أنها تلك التقلبات التي تؤثر على مجمل النشاط الإقتصادي للدولة "، في حين يقترح الإقتصاديين الأمريكيين Arthur Burns و Wesley 1946 تعريف أكثر شمولية للدورة والمتمثل في: "تتكون الدورة من مرحلة رواج تتبع بركود، إنكماش، ثم إنتعاش حيث تتكرر جميع مراحل السابقة في الدورة الموالية"¹².

فالأزمات الاقتصادية ليست قاصرة فقط على مرحلة الركود أو الإنكماش في الدورة الاقتصادية، ولكنها أيضا توجد في مرحلتي الإنتعاش والرواج أيضا نتيجة لما قد يحدث من إختلال بين قوى الإنتاج في هذه المراحل أو قد يحدث تصارع بين القوى...

1-4-2- الأزمة الاقتصادية الجزئية او الوسيطة : تحدث نتيجة لإختلالات

وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج، ولكنها أقل إتساعا وشمولا من الأزمة الدورية، تنقل الى خارج الدولة مشتتة، منعزلة، وحيدة الجانب .

1-4-3-الأزمة الهيكلية: تصيب عادة مجال معين من القطاع الإقتصادي مثل أزمة

الطاقة، أزمة الغذاء... الخ، وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من القطاعات، فإنه قطاع بالغ الأهمية، ولكن على الرغم من ذلك لا يمكن للأزمة الهيكلية التحول إلى أزمة دورية وذلك لعدم شموليتها على القطاعات الأخرى.

2- قنوات عدوى الأزمات الاقتصادية ونماذجها

يتعرض الإقتصاد العالمي على فترات متقاربة لأزمات تعصف بإقتصاد معين، ثم تبدأ آثار وتداعيات هذه الأزمة تنتقل من دولة لأخرى وبسرعة كبيرة، وهذا وفق عدة قنوات إقتصادية مختلفة ونماذج معينة.

1-2- قنوات الأزمات الاقتصادية: تعددت قنوات عدوى الأزمات الاقتصادية أهمها:**2-1-1- التجارة:** في مجموعات مختلفة من الدول النامية والكبرى على حدّ سواء، تميل إلى أن

تصبح المنافسة القوية أحد المميزات الأساسية للتجارة، ونظرا للترابط الوثيق بين مختلف هذه الدول تجاريا؛ فإن تخفيض قيمة العملة في أحد البلدان يؤدي بالبلدان الأخرى إلى نفس العملية (التخفيض) وذلك حفاظا على نفس الميزة التنافسية وللبقاء في نفس المستوى من المعاملات التجارية التي كانت قبل التخفيض وحتى لا تنفرد الدولة المخفضة من معاملات تجارية واسعة تهيمن على إثرها على السوق.¹³

2-1-2- تنسيق السياسات الاقتصادية: إن السياسات الاقتصادية الداخلية للبلاد الصناعية

الكبرى، أصبحت ذات آثار تتجاوز حدودها وتترك بصماتها على إقتصاديات البلاد الأخرى، بل وقد أصبح من الصعب التمييز بين السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية من حيث يتولد عنها من آثار على البلاد الأخرى، يكفي الإشارة أي قد يؤثر إرتفاع الطفيف في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وهذا يؤثر على الدول الأخرى. مثال ما حدث في الأزمة الرهن العقاري و أزمة دول شرق آسيا إمتدت إلى روسيا و البرازيل... الخ.¹⁴

2-1-3- الصدمات على الصعيد العالمي والهزّات العشوائية: "الصدّامات العالمية، الموحدة أو

العشوائية تؤثر في وقت واحد على الكثير من العوامل الأساسية للإقتصاد؛ إن سرعة إنتقال الصدمات الاقتصادية من ركن آخر من أركان الإقتصاد العالمي، فإذا حدثت موجة إنتعاشية مثلا في

الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل سريعا إلى البلاد الصناعية الكبرى، وكذلك إذ حدثت موجة إنكماشية، ولم يعد ذلك محصورا على ما يحدث في البلاد الصناعية الكبرى، بل إن ما يحدث في إحدى البلاد النامية قد يكون له نفس التأثير على أجزاء أخرى من العالم¹⁵:

- ❖ الزيادة في سعر الفائدة الأجنبي والدولي؛
- ❖ إنخفاض عرض رأس المال؛¹⁶
- ❖ صدمات السيولة الخارجية (صدمة السياسة النقدية)؛¹⁷
- ❖ إنخفاض الطلب العالمي على بعض المنتجات والمواد الأولية الخام؛

2-1-4- العملة المحورية الدولار

يعتبر الدولار العملة المحورية وعملة الإحتياط الدولية إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية، مما أتاح للدولار المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي وذلك من خلال التأثير على المؤسسات النقدية العالمية ودرجة السيولة الدولية¹⁸، فقد ساهم بشكل أساسي في تدويل الأزمات وإعطائها بعدا عالميا، هو إشكالية ما ندعوه بالإحتباس الدولاري بإعتباره منذ نهاية الحرب العالمية الثانية العام 1944 تحديدا ونظام النقد الدولي بل والإقتصاد العالمي برمته وبشقيه المالي والإقتصادي، محتبس ضمن العملة الأمريكية الدولار: عملة التجارة العالمية، دون منازع وحدة الإحتياطيات الدولية، دون شريك وآلية التسوية الدولية دون أدنى تحفظات.

تؤكد التجربة المؤلمة جنوب شرق آسيا مرارة الإرتباط الحاصل جراء تعويم عملاتها وارتباطها إرتباط وثيقا بالدولار، فحينما أثّرت الشكوك حول إستدامة ترتيبات سعر الصرف، بدأت خطوات متسارعة للتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل تجاه دول الأقاليم ساعية للإختطاف السريع للمضاربة.. بهذا المعنى فإن إرتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي، وتنامي الدين الخارجي القصير الأجل، والعجز الواضح في الحساب الجاري الخارجي، تفاقم أثرهم السلبي بفعل ضعف النظام المالي، وحينما فقد المستثمرون الأجانب ثقتهم بإقتصاد ومالية دول الإقليم، تعرضت العملات المحلية لضغوط المضاربة، واستمرت الضغوط لتنفيذ الإحتياطيات الرسمية للبنوك المركزية، وبالتالي فقدانها لسلحتها الأساسي للحفاظ على قيمة التعادلية للعملة، ومن ثم صار الإتجاه نحو التعويم أمرا لا مفر منه، عندها أصبح إستمرار وجود رؤوس أموال قصيرة الأجل والتي بسبب إرتفاع أسعار

الفائدة دون جدوى، والنتيجة لا بد من إحداث التدفق المعاكس من الخارج من قبل المضاربين وهو ما حصل فعلا.¹⁹

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الإرتكازية الأولى في العالم ويعزى ذلك إلى أنه أكثر العملات إستعمالا في تمويل التجارة والمدفوعات الخارجية، كما أنه عملة الدفع في تجارة النفط الدولية بالإضافة إلى أنه عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى.

2-1-5- التكتلات الاقتصادية الإقليمية معبر إنتشار الأزمات الاقتصادية

إن تشابك العلاقات الاقتصادية، وتداخل الروابط التجارية والمالية بين الدول في العصر الحديث، يؤدي الى سرعة إنتشار عدوى الأزمات الاقتصادية، من الدول التي تنشأ بها هذه الأزمات إلى الدول الأخرى التي تربطها هذه العلاقات الاقتصادية والتجارية وخصوصا أغلب الدول منضمة إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ويرتبط إنتشار هذه العدوى بمدى قوة تلك الروابط، بحيث يتزايد تأثير الأزمة في الدول الأخرى مع إتساع هذه الروابط او العكس، هذه الروابط والعلاقات تتمثل في الإتفاقيات التجارية وسعر الصرف والمستثمرين، أسواق المال... الخ .

2-2- نماذج عدوى الأزمات الاقتصادية: يمكن تلخيص مضامينها فيما يلي:

2-2-1- نموذج الروابط الاقتصادية: طبقا لهذا النموذج فإن الأزمة المالية التي تحدث في دولة ما تعجل بوقوعها في إقتصاديات منكمشة تجاريا أو في إقتصاديات متقدمة وذلك بتغيير أساسيات الإقتصاد بها، كأن يؤثر إنخفاض قيمة العملة في بلد ما كنتيجة لوقوع أزمة مالية بها تأثيرا سلبيا على القدرة التنافسية لبلد آخر؛²⁰

2-2-2- نموذج زيادة الوعي: التمييز الأساسي هنا هو أنه في عالم يتزايد فيه الوعي فإن الدول التي تمر بأزمات مالية عادة ما تكون البيئة الأساسية فيها ضعيفة، ومن ثم تجد الدول التي تمر بمشاكل تشبه مشاكل الدولة التي تمر بالأزمة، أو تلك التي تعاني من فجوات ومشاكل في تقاريرها والإبلاغ عن الأزمات التي يمكن أن تصيبها هي دول معرضة للإصابة بالعدوى المالية، فالتحليل الجيد وكذا الإبلاغ عنها بشكل سليم يمكن أن يقلل من التعرض للإصابة بالعدوى وذلك بخفض تكلفة المعلومات وتحسين السياسات التي قد يكون لها تأثيرها الفاعل؛²¹

2-2-3- نموذج سلوك القطيع: حيث يميل الدائنون إلى محاكاة بعضهم البعض، إن عدوى الأزمة تنتقل في هذه الحالة عبر الآلية المعروفة بـ "الاستيقاظ" بمعنى أن إندلاع الأزمة في بلد ما يؤدي إلى إستيقاظ الدائنين وتنبههم إلى ضرورة إعادة تقييم الجدارة الائتمانية للمعترضين في البلدان الأخرى، ومن هنا يبدأ الدائنون في اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير لحماية أموالهم تؤدي إلى انتشار الأزمة؛²²

2-2-4- نموذج تسوية محفظة الأوراق المالية: الدول الأكثر عرضة لهذا النوع من العدوى هي الدول التي تعاني من ديون خارجية كثيرة، وتمثل دين إقليمي في شكل أوراق مالية لأن مثل هذه الأوراق يتم رفع قيمتها من خلال أدوات مشتقة أو ثانوية، ومع ذلك كلما تم تحديد تركيب أو تكوين الأوراق المالية قانونياً فإن الموقع الجغرافي لم يعد مؤشراً مقيداً في إمكانية التعرض لأزمات مالية؛²³

2-2-5- نموذج الجيل الأول: هذه المدرسة تركز على عدم الإتساق بين أساسيات الإقتصاد الكلي وسعر الصرف، تنشأ الأزمات في سعر الصرف أساساً من قبل خلق النقود وينتج عنه إرتفاع في القيمة الحقيقية لسعر الصرف وتدهور في ميزان المدفوعات لا يمكن أن يستمر بدون تخفيض شديد في قيمة العملة، حسب هذه المدرسة الأزمات يمكن التنبؤ بها لأن ديناميكيته واضحة : عند تفاقم العجز في الميزانية وإرتفاع القيمة الحقيقية للصرف يتعرض الإقتصاد إلى هجوم على العملة عند وصول الإحتياطي الأجنبي إلى حد معين يجبر المتعاملين والمضاربين للإستنزاف ما تبقى من الإحتياطي من خلال الهروب من العملة المحلية قبل إنهارها؛²⁴

2-2-6- نموذج الجيل الثاني: يمكن للأزمة أن تنشأ حتى في حالة إتساق بين أساسيات الإقتصاد الكلي وسعر، قدمت هاته النظرية شرح الأزمات المالية أوائل التسعينيات حيث لعب المضاربين الدور الأهم في أزمات الصرف تلك، فقد لجأت دول عديدة إلى زيادة المعروض النقدي بهدف تحقيق النمو الإقتصادي، فإذا تراكب هذا التوسع مع نظام ربط العملات فإن الإنهيار حتمي بمجرد فقدان الثقة في الإقتصاد حيث أن المضاربين على أسعار العملات تؤدي إلى أزمة العملة، كما أن عدوى الأزمات تلعب دورها في هذا الصدد.²⁵

2-2-7- نموذج الجيل الثالث: تم تطويرها بعد الأزمة الآسيوية سنة 1997، وهي ليست بنماذج أزمات الصرف فقط، وإنما تهتم بدراسة أزمات التوأم أزمات الصرف والأزمات البنكية، حيث يشكل النظام المالي المركز أو المحور الأساسي في تحليل مثل هذه الأزمات، ويرى أنه من ضمن العوامل المساعدة على بداية الأزمة هو التسارع والمنافسة نحو سحب الودائع من البنوك، وقد يؤدي هذا التصرف إلى التحول من نموذج الإسراع إلى سحب الودائع إلى حالة عالمية، والمقصود بذلك لجوء المستثمرين عبر أنحاء العالم إلى سحب ودائعهم نتيجة لفقدان الثقة بالجهاز المصرفي، ومنه سيتسبب هذا الوضع في خلق أزمة صرف وأزمة بنكية في نفس الوقت، إلى جانب الإسراع إلى سحب الودائع نجد تقلص في ميزانية البنوك والمتعاملين غير الماليين، بالإضافة إلى اتجاه المستثمرين خاصة أصحاب الديون قصيرة الأجل إلى الإستثمار في مشاريع عالية الخطورة، هذا النوع من السلوكيات قد يؤدي إلى خلق فقاعات المضاربة، فتحدث الأزمة نتيجة انفجار هذه الفقاعات، إن نموذج الجيل الثالث تساعد على تفسير الأزمة الآسيوية.²⁶

إذن نموذج الجيل الثالث يفسر أزمات التوامة أزمات العملة وكيفية التعامل مع مشاكل النظام المصرفي والمالي، والتفاعل مع أزمات العملة، وعن مدى تأثير الأزمات الحقيقية على بقية الاقتصاد.

3- الآليات الهادفة لإدارة الازمات

تتمثل اليات ادارة الازمات في كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية الادارية المختلفة وتجنب سلباتها والاستفادة من ايجابياتها، ويعرفها الباحث البريطاني ويليامز بأنها سلسلة الاجراءات الهادفة الى السيطرة على الأزمات، والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدية الى نشوب الحرب. "أما الادارة الرشيدة للأزمات كما يقول: "تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها".²⁷

3-1: صيغ التعاون الإقليمي

نوع من الآليات الإقليمية التي يمكن أن تؤدي دورا في مجال منع الأزمات الاقتصادية تتمثل في مايلي:²⁸

➤ مقدرة للرقابة والإنذار المبكر مقرونة بقدرة مؤسسية تمكن مجموعة من مزاولة الضغط على الأعضاء للتحفيز على القيام بالتغييرات الأساسية في السياسات إتجاهاتها بسرعة وفعالية وحزم؛

➤ القدرة على تفادي حدوث وتكرار عمليات التخفيض التنافسي للعملات في البلاد المجاورة ومنع البلاد من تبني سياسات إفقار الجار كوسيلة للخروج من أزمة يتوقع أن تشمل الإقليم كله؛

➤ مقدرة كافية للتدخل في الأسواق العملات والأسواق المالية وذلك للتمكن من إسترجاع الثقة ومنع إحتمال تدهور قيمة العملات وإنهيار الأسواق؛
➤ المقدرة على تقديم سيولة كافية، في فترة مابعد تحقيق الإستقرار المالي؛

المقدرة الجماعية للتحفيز على القيام بالتغييرات الهيكلية الأساسية الأطول أجل في الأسواق والمؤسسات المالية، وكذلك تنمية مقدرة أكبر للرقابة الذاتية والسلوك الإحترازي من جانب مؤسسات القطاع الخاص وكذلك السلطات الوطنية التي تتولى عملية الرقابة المالية والتشريع.

3-2- العوامل المساعدة في إنشاز الأزمة²⁹

- وضع الدولة في التكتل ومدى قدرتها على المستويين الدولي والإقليمي: إذ أن وضع الدولة ومدى قوتها الاقتصادية يكون محل اهتمام وقوة داخل التكتل وخارجه ولديها قدرة المفاوضة والمناقشة، وإعطاء بعض الاقتراحات على حسب مصلحتها، وخصوصا بعدما كان التكتلات الاقتصادية الإقليمية تمتاز بأنها بين شمال-شمال ألان بين الشمال-الجنوب وهذا كونه وضع اهتمام وتسأل، في حين أن من أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة لها تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبما أن التكتلات الاقتصادية شملت العالم بقاراته المختلفة، فانه يمكن التعامل مع الاتحاد الأوروبي قارة بأكملها، و تكتل النفط في أمريكا الشمالية.... الخ، وهذان الأخيرين لديهما أكبر واقوي تأثير على النظام الاقتصادي العالمي أما التكتلات الأخرى في كل من أمريكا اللاتينية وإفريقيا تمثل وزنا ضعيفا ليس له تأثير يذكر على النظام الاقتصادي العالمي.³⁰

- الموقع الجغرافي: التأثير الاقتصادي بعلاقة الدول بدول الجوار، حيث إن كلما كانت الدول متقاربة جغرافيا كلما كان التأثير سريع.

- حجم التكتل محور الأزمة: إن التكتلات العملاقة الاتحاد الأوروبي و النافتا، والآسيان والتي تقودها الدول المتقدمة ، نظرا لتراط العلاقات الاقتصادية لم تسلم هذه التكتلات من آثار الأزمة، لذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور من الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي تؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي،³¹ وفقا للأزمة المعاصرة وكانت الولايات المتحدة الأمريكية محور الأزمة، وانتشرت لباقي الدول.
 - تعداد السكان: فعدد السكان يزيد من حدة الأزمة كلما كان كبير زادت الأزمة الداخلية عندها تتأثر الدول بتلك الهزات الاقتصادية، وتسبب مشاكل في المؤشرات الكلية، لان زيادة السكانية لها تأثيراتها على الاستهلاك، الدخل، الإنفاق... الخ، فبعدها كان حافز يصبح عائقا.
 - نظام التكتل: من خلال تطورات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الدعوة إلى الانفتاح والتحرر الاقتصادي، بدعم المنظمات الدولية الصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي لإنشاء والتعمير ، والمنظمة للتجارة العالمية، في حين النمو السريع للتكتلات الاقتصادية أدى إلى تطور السريع للأزمة الاقتصادية العالمية، فبعدها كانت مالية أضحت عينية ونقدية و اقتصادية، وكل هذا تحت غطاء النظام الرأسمالي في ظل العولمة الاقتصادية ، و نشر العولمة الأمريكية، وسيطرتها الاقتصادية ، والمنافسة الشديدة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، والصين.
 - الناحية الايدولوجية: الفكر المتعلق بهذه التكتلات بحيث يرتبط بمدى تطور الفكر السياسي ، وقضايا حقوق الإنسان، وقضايا البيئة... الخ، أي مدى الوعي الأخلاقي والإنساني والبيئي في المتغيرات الاقتصادية العالمية.
 - النمو الاقتصادي: وينقسم درجات الدول إلى دول صناعية متقدمة ، ودول صناعية حديثة، ودول نامية، ودول ناشئة، ودول متخلفة، إضافة إلى هذا التقسيم حتى التكتلات الاقتصادية فهي كذلك لها ترتيباتها على حسب قوة التكتل الاقتصادية ،وسعي الدول الأقل نموا اقتصاديا إلى محاولات التكتل سواء على المستوى الإقليمي أو عبر إقليمي لمحاكمة التحولات الاقتصادية، وهذا أدى إلى تداخل الأزمات بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- 3-3- الأبعاد التي يجب مراعاتها للتحكم في انتشار الأزمة:**
- البعد الأول: ويتمثل في مسببات الأزمة مثل الأعمال المعادية موجهة من الخارج ،وأعمال عدائية داخلية، ومتغيرات خارجية موجهة و مؤثرة.

- البعد الثاني: الغموض وعدم الوضوح أطرافها المشتركة من حيث الطرف أو أطراف المعادية، وحلفائها وقدرته ونواياه وحجم القوة المهددة ومساحة موقع الحدث، والزمن المتاح لصنع القرار واتخاذ، ومدى ملائمة أدوات ووسائل تنفيذ القرار.
- البعد الثالث: وتتحدد بحدة الأزمة وكثافتها وتعني حجم الضغوط التي تتولد نتيجة أحداث معينة رد فعل سريع وحاسم سواء كانت الضغوط خارجية أو داخلية، مادية ومعنوية، وكما يعني مدى حرج الاختبارات التي تفرضها أحداث الأزمة الاقتصاد العالمي، " حيث عمر الازمة الزمني يرتبط بمدى تشابك موضوعاتها أو تعدد أطرافها، إذ تزداد حدتها ، كما ترتفع درجة الصعوبة في التعامل معها بحسب كثرة تداخل المصالح التي تتهددها، فعندئذ يتسم الوقت المتاح لاتخاذ القرارات الملائمة بشأها بضيقه ، وعدم كفايته".³² وثقل الأزمة تقاس بمدى تأثر كل دولة بالأزمة ومدى تعمقها حيث تختلف درجة التأثير إلى ثلاث مستويات احتلال، مشكلة، أزمة وهذا يتوقف على مدى ارتباط الدول النامية بالدول المتقدمة ومدى تشابك علاقتها المالية والتجارية.³³
- البعد الرابع: تتعلق بحجم اتخاذ القرار لمعالجة الأزمة وتقاس بالقضايا العديدة الناتجة عنها وتعدد الأطراف المشتركة وعلاوة على قيود التي يفرضها عامل الوقت بالإضافة إلى الخيارات المتاحة وإمكانيات تحديد الوقت المناسب.
- البعد الخامس: تتعلق بنمط اتصال بالأزمة، يكمن هذا في القنوات التي ممكن أن تساعد الأزمة في الانتشار و هذه القنوات تكون شكلا من أشكال تطورات النظام الاقتصادي العالمي لتشابك العلاقات الدولية، وتطورات الحديثة للإقليمية المفتوحة، إن تشابك العلاقات الاقتصادية، وتداخل الروابط التجارية والمالية بين الدول في العصر الحديث يؤدي إلى سرعة انتشار عدوى الأزمات، من الدول التي تنشأ بها الأزمات إلى الدول الأخرى، التي تربطها بها العلاقات الاقتصادية والتجارية، ويرتبط انتشار الازمة هذه بمدى قوة تلك الروابط، بحيث يتزايد تأثير الازمة المالية في الدول الأخرى مع اتساع نطاق الروابط ، والعكس.³⁴
- البعد السادس: وهو المحصلة النهائية لتفادي الأزمة العالمية سواء باتخاذ الحلول والاقتراحات للخروج من الأزمة أو اخذ احتياطات لتفادي أزمات من هذا النوع.

من الملاحظ أن مبدأ التكتلات والوحدات الاقتصادية الكبيرة تقود التنمية في العالم والمشاريع الضخمة الكبيرة والمتعددة الجنسيات، حتى تستطيع أن تولد الفائدة في مجال التوجيه المالي

والاقتصادي، وهنا نستطيع أن نرى ، وببساطة، أن ميزانية إحدى الشركات العابرة للقارات - أو كما تدعى متعددة للقوميات - تمثل عدة أضعاف ميزانية بعض الدول، وكان من آثار ذلك سيطرة بعض التكتلات الاقتصادية على مصير اقتصاديات ودول العالم ، ولا سيما الدول السائرة في طريق التنمية والفقيرة منها، ليس مجال الاقتصاد بل أيضا في مجال السياسة.³⁵

3-4- معوقات الإنذار المبكر للأزمات

هناك مجموعة من العوامل التي تعيق الإكتشاف المبكر للأزمة وتحول دون إصدار إنذارات مبكرة تنبئ بقرب وقوع أزمة ما، وأهم هذه العوامل ما يأتي:³⁶

- ❖ عدم قدرة الكيان الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية على الإستجابة المناسبة والفاعلية وفي الوقت المناسب للأخطار المحيطة والمحتملة ومنها الأزمات؛
- ❖ وجود صورة خاطئة وقناعة غير سليمة لدى أفراد النشاط الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية بخصوص قدرات هذا النشاط أو الوحدة ومناعتها ضد الأزمات، إذ أن هذا الواقع يؤدي إلى عدم الإهتمام الكافي بما يحيط النشاط أو المؤسسة الاقتصادية من مخاطر وأزمات، وهذا يؤدي إلى وقوع ذلك النشاط في الأزمات قبل أن ترصد أية إشارة أو إنذارات مبكرة خاصة بهذه الأزمة.

3-5- السياسات الهادفة للتقليل من احتمال حدوث الأزمات الاقتصادية منها:

- ◆ العمل على تقليل الإضطرابات والمخاطر التي تتعرض لها الجهاز المصرفي خصوصا تلك التي تكون تحت النظام الداخلي للدولة وذلك عن طريق إستخدام أسلوب التنويع وشراء تأمين ضد تلك المخاطر والإحتفاظ بجزء أكبر من الإحتياطيات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات وإستخدام سياسات مالية ونقدية أكثر إلتراما بأهدافها ؛
- ◆ الإستعداد والتجهيز الكافي لحالات الإنكماش في الأسواق المالية والرواج المتزايد في منح الائتمان المصرفي وتوسع الدور المالي للقطاع الخاص ، وذلك عن طريق إستخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة وتصميم نظام رقابة مصرفية يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى ؛

- ◆ التقليل من حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة مع إلتزمات المصرف الحاضر، المطلوب ، هو آلية لتنظيم العمليات المصرفية في هذا المجال خصوصا في الأسواق الناشئة وقد يكون ذلك عن طريق فرض إحتياطي قانوني عالمي خلال الفترات العادية ، ويمكن تقليله في حالات إحتياج المصرف للسيولة في حالة الأزمات ، والإستعداد أيضا لمواجهة الأزمات من خلال الإحتفاظ بإحتياطيات كافية في النقد الاجنبي ؛
- ◆ الإستعداد الجيد والتهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالي، كما يجب العمل على تطوير وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي؛
- ◆ تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي المالي؛
- ◆ إعطاء إستقلالية أكبر للمصارف المركزية ، بمعنى منع تدخل الحكومة عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية .
- ◆ مراقبة رؤوس الأموال والتقليل من دخول التدفقات المالية القصيرة الأجل والتي تهدف إلى المضاربة ؛

- ◆ الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور الملاءة ، والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل حدوثها وبالتالي الحد من أثارها السلبية على الجهاز المصرفي ، حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع إنتقالها إلى بنوك أخرى .

الخلاصة

وفي ظل هذه التحليلات نجد أن تكرار الازمات الاقتصادية في العالم والتعامل معها خير دليل على دور ادارة الازمات في معالجتها، حيث هناك خطورة نقل الازمات بين الدول ، نجد آليات الحد من الازمات الاقتصادية وحسرها تتمثل في جهود التعاون داخل الإقليم قد تخفف من حدة الآثار وتساعد على تجاوز الخسائر، حيث كشفت الأزمة اليونانية التي هددت الاتحاد النقدي الأوروبي وتقهره إلى مراحل سابقة واضحة إياه أمام أكبر وأشد اختبار عرفه خلال مسيرته التكاملية، ذلك بإنتهاج سياسات إقتصادية سليمة تخدم التكتل، وإتباع وصفات علاج تتناسب مع واقع حال الإقليم ومكوناته من الدول.

نستنتج من الاسباب المشتركة في حدوث هاته الازمات الإقتصادية تتمثل في ما يلي:

- صفة الدورية إنطلاقاً من إرتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي؛
- التحول السريع من إقتصاد مغلق في الأسواق الصاعدة إلى إقتصاد مفتوح؛
- السبب في كل هذه الأزمات، واحد وهو الدين المبالغ فيه والذي لا يبرره النشاط الحقيقي وإنما يسنده نشاط مرتبط ومساعد على نمو الدين نفسه؛
- النظام الرأسمالي، القائم على المضاربات الوهمية، والإقتصاد الحر؛
- عادة ما ينتج عن الأزمة المالية مشاكل إقتصادية في الإقتصاد الحقيقي المتمثلة في الركود وإنخفاض الإنتاج وانتشار البطالة؛
- تدخل الحكومي للحد من الأزمة كان دائماً هو رد الفعل الأساسي عن طريق ضخ مبالغ مالية كبيرة لإنقاذ النظام المصرفي المتعثر؛
- نقص الشفافية: ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للإحتياطات الدولية من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- تزايد المديونيات بالعملة الأجنبية خلال عقد التسعينيات للاستفادة من فروق الأسعار بين تكلفة الإقتراض المنخفض وتكلفة القروض المرتفعة، مما عرض البنوك المحلية لخسائر كبيرة حال إنخفاض أسعار الصرف لهذه الدول.

¹ إبراهيم ابو العلا، أحمد مهدي بلوافي، وآخرون، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009، ص 6.

² محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة، عمان، 2008، ص 09.

³ أحمد ماهر، إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 15.

⁴ محمود جاد الله، مرجع سبق ذكره، ص 9.

⁵ عدنان أبو قحف، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2006، ص 22.

⁶ إبراهيم ابو العلا، أحمد مهدي بلوافي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

⁷ نفس المرجع، ص 15.

⁸ عمار مصطفى، الأزمة الاقتصادية العالمية أسبابها ونتائجها، اليوم الدراسي حول: الأزمة المالية العالمية... مفهومها أسبابها وإنعكاساتها، المركز الجامعي الوادي، 03/02/2009، ص 12.

⁹ مصطفى العبد الله، الأزمات والدورات الاقتصادية، الموسوعة العربية، المجلد الثاني، سوريا، 2009، ص 12.

- ¹⁰ مصطفى عبد اللطيف ، بن سانية عبد الرحمان، تحليل منطق إقتصاديات الأسواق المالية ودورية الأزمات الاقتصادية الرؤية... ومنطلق الحل، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012، ص ص 14-15.
- ¹¹ محمود جاد الله، مرجع سبق ذكره، ص 161.
- ¹² عبد الصمد خلدون، الأزمات والدورات الإقتصادية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، جامعة الجنان، لبنان، المجلد الثاني - العدد 1، 15 مارس 2016، ص 384.
- ¹³ معروف جيلالي، مفهوم العدوى المالية "نماذج وقنوات الانتقال"، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ديسمبر 2014، ص 17.
- ¹⁴ عبد الحميد عبد المطلب، النظام الإقتصاد العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر، مجموعة نيل العربية ، القاهرة 2003، ص ص 47-48.
- ¹⁵ نفس المرجع ، ص ص 47-48.
- ¹⁶ حسين بن طاهر، مدخل إلى الوقائع الإقتصادية، دار بهاء الدين، قسنطينة- الجزائر، 2010، ص 154.
- ¹⁷ معروف جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- ¹⁸ لقمان معزوز، شريف بودرين، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا إستقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 09 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص 76.
- ¹⁹ عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، الأزمات المالية سجال التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، عمان- الأردن، ديسمبر 2010، ص 14.
- ²⁰ إبراهيم مزود ، قنوات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس المدينة، العدد 1، أفريل 2014، ص 183.
- ²¹ عبد الحكيم مصطفى الشراقوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم "عدوى الأزمات المالية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005؛ ص ص: 35-38.
- ²² إبراهيم مزود ، مرجع سبق ذكره، ص 184.
- ²³ عبد الحكيم مصطفى الشراقوي؛ مرجع سابق ذكره؛ ص ص: 35-38.
- ²⁴ احمد طلفاح ، الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وآثارها على التدفقات المالية، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، 2000، ص ص 8-9.
- ²⁵ أيمن محمد إبراهيم هندي، محددات أزمة العملة في مصر: يوليو 2001، المجلة العلمية لكلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد 03 ، القاهرة، 2007، ص 10.
- ²⁶ محمد بن بوزيان، سمية زرار، مرجع سبق ذكره، ص 47.
- ²⁷ <https://hrdiscussion.com/hr44240.html>
- ²⁸ محمد الفيش، البلاد النامية والازمات المالية العالمية «حول استراتيجيات منع الازمات ودارتها»، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، جدة، 2000، ص ص 82-83.
- ²⁹ سامي محمد هشام حيز، المهارة في ادارة الأزمات وحل المشاكل، دار البداية، عمان، ص ص 26-28.
- ³⁰ عبد الحميد عبد المطلب، النظام الإقتصاد العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر، مرجع سابق ذكره، ص 120.

- ³¹ نفس المرجع السابق، ص 140.
- ³² إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- ³³ عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، مرجع سبق ذكره، ص 9.
- ³⁴ إبراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 23.
- ³⁵ مراد علة ، الازمة المالية ... تأمل ومراجعة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-49 خريف 2009-2009 شتاء 2010، ص 12.
- ³⁶ إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار المعالجات، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، قسم الإقتصاد العام، العراق، 2011، ص 23، ص 24.